الأمم المتحدة

E/C.19/2007/3/Add.11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 March 2007
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة السادسة
نيويورك، ١٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمجالات الست للمنتدى الصادر بها تكليف وبالأهداف الإنمائية للألفية

المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى**

منظمة العمل الدولية

موجز

يتناول هذا التقرير الذي قدمته منظمة العمل الدولية إلى منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته السادسة (أيار/مايو ٢٠٠٧) الخطوط العريضة للحالة الراهنة لعدد من مشاريع وبرامج المنظمة التي تعالج قضايا الشعوب الأصلية. ويجمع هذا التقرير معلومات ومدخلات ذات صلة بالشعوب الأصلية والقبلية من مختلف البرامج داخل منظمة العمل الدولية، ويتابع المعلومات والمدخلات ذات الصلة باستراتيجيات الحد من الفقر وإعادة تعريف الأهداف الإنمائية للألفية، كما يركز على المعلومات والمدخلات ذات الصلة بالأقاليم والأراضي والموارد الطبيعية. ويتضمن أيضا عددا من الاقتراحات والتوصيات.

* E/C.19/2007/1.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة لكفالة تضمينها أحدث المعلومات.

280307 260307 07-26202 (A)

أولا – التوصيات الموجهة حصرا إلى منظمة العمل الدولية

١ – لم تكن هنالك توصيات موجهة حصرا إلى منظمة العمل الدولية.

ثانيا – التوصيات الموجهة إلى وكالة واحدة أو أكثر

٢ – ترد أدناه ردود موجزة على التوصيات ذات الصلة بمنظمة العمل الدولية. وهذه الردود ليست بالمستفيضة، غير أنها تتضمن إشارات إلى مصادر أخرى للمعلومات حيثما اقتضى الأمر ذلك. وتندرج معظم المعلومات المتعلقة بهذه التوصيات تحت عناوين لمواضيع أخرى في هذا التقرير، وذلك لتفادي الازدواجية وضمان وضع المعلومات في سياقها المناسب. وجُمِّع عدد من التوصيات في مجالات مواضيعية وترد الردود وفقا لهذه المجالات العامة.

ألف – التوصية رقم ٤٠

٣ – شجعت منظمة العمل الدولية في الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (الإعلان) ومشروع تعزيز سياسة منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية إجراء بحوث بشأن إدماج احتياجات الشعوب الأصلية وأولوياتها في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفي عام ٢٠٠٧، شرع المشروع ١٦٩، بتمويل من الحكومة الدانمركية، في مشروع جديد مدته سنة واحدة لتشجيع الإدماج العملي للشعوب الأصلية في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر في الكاميرون وكمبوديا ونيبال. والغرض من المشروع هو توثيق الممارسات السليمة والدروس المستفادة لإدماج احتياجات الشعوب الأصلية وأولوياتها في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتوزيعها على الحكومات والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية. ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة في الجزء رابعا – باء – ٣ من هذه الوثيقة.

باء – التوصيتان رقم ٨٣ ورقم ٨٤

٤ – نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونيابة وزارة الأراضي في بوليفيا، والفريق العامل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية، واتحاد الشعوب الأصلية في بوليفيا حلقة دراسية دولية عن الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة أو التي تعيش مرحلة اتصال أولي في منطقة الأمازون وغران تشاكو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وشارك اختصاصي من منظمة العمل الدولية في حلقة العمل وقدم عرضا للاتفاقية المتعلقة

بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (الاتفاقية رقم ١٦٩) وعلاقتها بالشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية.

جيم - التوصيات رقم ١٠٨ ورقم ١١٦ ورقم ١١٧

٥ - ما فتئ مشروع تعزيز سياسة منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (المشروع ١٦٩) يضطلع بعدد من الأنشطة في المنطقة الأفريقية التي تستجيب مباشرة للتوصيات المذكورة أعلاه. وتشمل هذه الأنشطة عناصر من المشاريع أو العمليات الطويلة الأجل التي لها أهداف ونواتج ونتائج محددة. وفيما يلي أمثلة على هذه الأنشطة، فيما ترد معلومات أخرى في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير:

(أ) مشروع إجراء بحوث بشأن التدابير الدستورية والتشريعية والإدارية ذات الصلة بالشعوب الأصلية في أفريقيا. يشكل هذا المشروع تعاونا بين منظمة العمل الدولية، في إطار المشروع ١٦٩، والفريق العامل المعني بالشعوب/المجتمعات الأصلية التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وينفذ البحث في إطار هذا المشروع بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان في جامعة بريتوريا. وبدأ المشروع في عام ٢٠٠٦، فيما عقدت حلقة عمل في ياوندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بغرض تحديد نطاق مشروع البحث ومنهجيته. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الجزء رابعا - باء - ٤ من هذا التقرير؛

(ب) المشروع الوطني لبناء القدرات فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية، وإدماج شواغل الشعوب الأصلية في الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر. كمتابعة لتوصيات عدد من مبادرات البحث وحلقات العمل الوطنية المعقودة في الكاميرون خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، شُرع رسميا في تنفيذ المشروع المذكور أعلاه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى جانب حلقة عمل لتحديد المجالات ذات الأولوية والشركاء المحتملين في المشروع. وترد معلومات إضافية عن هذا المشروع في الجزء رابعا - باء - ٦ من هذا التقرير.

(ج) التدريب دون الإقليمي على قضايا الشعوب الأصلية في وسط أفريقيا: الصكوك والممارسات الجيدة، عقد المشروع بالتعاون مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، إيطاليا، دورة تدريبية دون إقليمية مدتها أسبوع واحد بشأن قضايا الشعوب الأصلية في ياوندي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويشكل التدريب عنصرا من عناصر استراتيجية التدريب الإقليمي التابعة للمشروع، وقد حضره ممثلون عن الحكومات والشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية. وترد معلومات إضافية في الجزء رابعا - باء - ٢ من هذا التقرير.

دال – التوصية رقم ١٣٦

٦ – لقد استجاب عدد من المبادرات التي اضطلعت بها منظمة العمل الدولية لهذه التوصية، بما في ذلك أنشطة التدريب والتوعية على الصعد الدولي والإقليمي والوطني. فعلى سبيل المثال، تم تنظيم تدريب دون إقليمي على قضايا الشعوب الأصلية في وسط أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتدريب إقليمي في شيانغ ماي بتايلند في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فيما نُظم تدريب دولي في تورينو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وترد تفاصيل إضافية عن هذه الدورات التدريبية في الجزء رابعا – باء – ٢ من هذا التقرير. ويساهم أيضا المشروع في تدريب الحاصلين على زمالات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من السكان الأصليين الناطقين باللغات الإسبانية والانكليزية والروسية والفرنسية.

٧ – وعلاوة على ذلك، تهدف جهود عدة إلى الاشتراك في عملية بناء قدرات فئات مستهدفة مختلفة على الصعيدين الوطني والمحلي، في سياق المشاريع الوطنية القائمة المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية. ومن الأمثلة على ذلك المشاريع في الكاميرون وكمبوديا ونيبال وهندوراس الجارية في إطار مشروع تعزيز سياسة منظمة العمل الدولية. وترد معلومات إضافية عن هذه الجهود الوطنية في الجزء رابعا من هذا التقرير.

٨ – وفي سياق هذه المبادرات والعمليات الخاصة بالتدريب وإذكاء الوعي، يجري وضع أدوات ومبادئ توجيهية لفائدة شتى الفئات المستهدفة، فيما يتعلق بطائفة واسعة من القضايا المتصلة بالشعوب الأصلية. ومن الأمثلة على الأدوات التي وضعت خلال عام ٢٠٠٦ كتيب عن مكافحة عمل أطفال الشعوب الأصلية والقبلية ومجموعة من المنشورات عن الأهداف الإنمائية للألفية، تقوم على دراسات حالات إفرادية من بوليفيا وغواتيمالا والكاميرون وكمبوديا.

ثالثا – العقبات التي تعترض تنفيذ توصيات المنتدى الدائم

٩ – شددت منظمة العمل الدولية في معرض ردها على المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، على عناصر أنشطتها واستراتيجياتها التي تستجيب بشكل مباشر لمختلف التوصيات، بل التي تشكل أيضا عناصر في عمليات أوسع نطاقا وأطول أمدا تشترك فيها المنظمة لتعزيز مبادئ الاتفاقية رقم ١٦٩. وتؤكد المنظمة أنه إذا أريد لتوصيات المنتدى أن يكون لها أثر مستدام، فمن المهم أن تتوقع توصياتها عمليات قائمة على النتائج، مقابل عدد من الأنشطة الفردية. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا كفالة أن تشير التوصيات إلى عدد

محدود من المجالات الرئيسية، بغرض كفالة جدوى النتائج والمتابعة، في سياق العمليات الطويلة الأجل.

رابعا – معلومات أخرى بشأن السياسات والبرامج والأنشطة الحديثة داخل منظمة العمل الدولية

١٠ – ورد العديد من الأنشطة المبينة أدناه بتفصيل أكثر في آخر رسالة إخبارية صادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن قضايا الشعوب والقبائل الأصلية، (انظر www.ilo.org/indigenous)، ويمكن الحصول على نسخة مطبوعة منها من المشروع ١٦٩.

ألف – الفريق الاستشاري المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع لمنظمة العمل الدولية

١١ – أنشئ الفريق الاستشاري التابع لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٥ بغرض كفالة تنسيق الأنشطة بين مختلف إدارات المنظمة ومكاتبها الميدانية التي تعالج قضايا الشعوب الأصلية والقبلية. والفريق ضروري لجعل الروابط بين قضايا الشعوب الأصلية والقبلية والمجالات الرئيسية لولاية المنظمة وعملها أكثر وضوحا. وبهذه الصفة، يقوم الفريق الاستشاري بدور هام في البرنامج الأوسع الرامي إلى تعميم مراعاة شواغل الشعوب الأصلية والقبلية في كافة مجالات عمل منظمة العمل الدولية.

١٢ – وشرعت المنظمة مؤخرا في العمل على التوعية بالإمكانيات التي يتيحها تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالتمييز (الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) بوصفها إطار عمل لتعزيز وحماية حق الشعوب الأصلية والقبلية في العمل اللائق، بما تكفل احترام حقوقها واحتياجاتها وتطلعاتها الخاصة. والغرض من ذلك هو توعية ممثلي الشعوب الأصلية وأعضاء منظمة العمل الدولية بأحكام الاتفاقية رقم ١١١ وبالصلات التي تربطها بأحكام الاتفاقية رقم ١٦٩. ويتناول إطار العمل المشترك الذي تتيحه هاتان الاتفاقيتان في ما يتعلق بالتمييز ضد الشعوب الأصلية في الاستخدام والمهنة إعمال كل من الحقوق الفردية (المرأة والرجل) والحقوق الجماعية (الشعوب الأصلية). انظر الجزء رابعا – هاء من هذا التقرير للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الدراسات بشأن التمييز ضد نساء الشعوب الأصلية والجزء رابعا – دال – ٣ للاطلاع على المبادرات الرامية إلى التصدي للتمييز ضد المهن التقليدية للشعوب الأصلية.

١ - معلومات مستكملة بشأن الإشراف على اتفاقيات منظمة العمل الدولية

١٣ - قامت لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في دورتها لعام ٢٠٠٦ ببحث تطبيق الاتفاقية رقم ١٦٩ في الأرجنتين وإكوادور وباراغواي وفيجي وغواتيمالا وكولومبيا. وتشجع التعليقات الصادرة بخصوص هذه البلدان الحكومات على وضع إطار عمل ملائم لتطبيق الاتفاقية، يقوم على أساس سياسة منسقة ومنهجية للتشاور والمشاركة. وشددت اللجنة على الإمكانات التي تنطوي عليها الاتفاقية باعتبارها أداة للحوار من أجل معالجة القضايا الهامة من قبيل الموارد الطبيعية. وفي إطار الاتفاقية المتعلقة بحماية الشعوب الأصلية والقبلية وشبه القبلية في البلدان المستقلة، ١٩٥٧ (رقم ١٠٧)، بحثت اللجنة الوضع في باكستان فطلبت إلى الحكومة بيان كيفية كفالتها مشاركة واستشارة الشعوب القبلية في سياق خططها لإدراج المناطق القبلية ضمن مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

٢ - القضايا التي أثارتها اللجنة المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات

١٤ - أشارت اللجنة إلى عدد من التطورات الإيجابية في الأرجنتين، منها الجهود الرامية إلى وضع سياسة عامة منهجية ومنسقة. وأشارت إلى اعتماد القانون رقم ٢٦١٦٠ الذي يمنع، على مدى فترة ثلاث سنوات، سحب أراضي الشعوب الأصلية على أساس قرارات قضائية ويأمر الحكومة بتسوية وضع أراضي الشعوب الأصلية خلال تلك الفترة. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن الاتفاقية رقم ١٦٩ واجبة التطبيق بشكل مباشر ضمن النظام القانوني الوطني، وأن منظمات الشعوب الأصلية قد احتكمت بنجاح إلى أحكامها أمام المحاكم.

١٥ - وتناولت اللجنة الموارد الطبيعية والتشاور في كولومبيا. وأشارت مع الارتياح إلى أن الحكومة أقرت بأن المنحدرين من أصول أفريقية في كوربرادو وجيغوامينادو مشمولون بالاتفاقية، وطلبت إلى الحكومة بيان ما إذا كان هذا الاعتراف يشمل المجتمعات الأخرى المنحدرة من أصول أفريقية والمجتمعات التي تواجه صعوبات نظرا لاستغلال شركات زيت النخيل لأراضيهم. وفيما يخص وضع شعب أووا، شددت اللجنة على الحاجة إلى بناء الثقة وإلى إحراز مزيد من التقدم استجابة لطلب محدد تقدمت به الحكومة.

١٦ - وتناولت اللجنة انعدام القدرات المؤسسية اللازمة لتحسين تطبيق الاتفاقية في باراغواي حيث أكدت على التشاور بغية صياغة قانون جديد؛ وفي ما يتعلق بعمل السخرة في منطقة شاكو، أكدت على الحاجة إلى تعزيز المكتب الجديد لتفتيش العمل.

١٧ - وفي عدد من التعليقات الواردة في إطار الاتفاقية رقم ١١١، تناولت اللجنة مسألتي التمييز وانعدام الفرص اللتين تواجههما الشعوب الأصلية والقبلية فيما يتعلق بالاستخدام والمهنة، بما في ذلك فيما يخص مزاولة سبل العيش التقليدية. وأصدرت تعليقات فيما يتعلق ببلدان مثل الأرجنتين وأستراليا وبنغلاديش وبوروندي والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا والكاميرون وكندا. وسعت اللجنة، في جملة أمور، إلى تشجيع الحكومات على تقييم وضع الشعوب الأصلية والقبلية فيما يتعلق بإمكانية حصولها على التدريب والعمل وعلى استعراض ورصد أثر القوانين والسياسات المتعلقة بهذه المسائل على الشعوب الأصلية والقبلية.

باء - مشروع تعزيز سياسة منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (المشروع ١٦٩)

١٨ - يعمل المشروع على مستويات مختلفة لتشجيع وضع سياسات لحماية حقوق الشعوب الأصلية والقبلية، استنادا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، ولبناء القدرات على تنفيذ هذه السياسات.

١٩ - ويقع المشروع داخل إدارة معايير العمل الدولية. وتهدف الإدارة إلى ربط المعلومات والخبرات المكتسبة من خلال آليات الإشراف التابعة للمنظمة بالتعاون التقني من أجل مساعدة البلدان في تنفيذ معايير العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ ورقم ١٦٩. ويتلقى المشروع الدعم المالي من الحكومة الدانمركية ومن مبادرة الاتحاد الأوروبي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

١ - تبادل الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ مبادئ الاتفاقية رقم ١٦٩

٢٠ - يهدف المشروع إلى توثيق ونشر الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ على مستوى عالمي. وفي عام ٢٠٠٦ عقدت سلسلة مشاورات إقليمية مع الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مكنت منظمة العمل الدولية من تحديد الشركاء الذين يقومون حالياً ببحوث بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩. وتشمل البحوث تقييمات الأثر، والإصلاح الدستوري، وتطوير التشريعات؛ والإدارة الذاتية؛ وحقوق تملك الأراضي والموارد الطبيعية؛ والقانون العرفي؛ ومنع نشوب الصراعات وتسويتها؛ والتعاون الإنمائي؛ والعمالة والاقتصادات التقليدية؛ والصحة، والتعليم. وستستخدم نتائج البحث في مناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ونشرها، مع التركيز بوجه خاص على التشاور والمشاركة.

٢ - التدريب

٢١ - حدد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وغيره من المنظمات بناء القدرات المؤسسية كمجال رئيسي لدعم تنفيذ حقوق الشعوب الأصلية. واستجابة لذلك، نظم المشروع، كجزء من استراتيجيته الأوسع نطاقا المتعلقة بالتعميم والتدريب، دورتين تدريبيتين إقليميتين ودورة تدريبية دولية في عام ٢٠٠٦. كما ساهم في برامج تدريب عقدت في جنيف باللغات الانكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية للحاصلين على زمالات في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت أنشطة تدريبية على المستويين الوطني والمحلي كعناصر مكملة لعمليات طويلة الأمد لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية. والأنشطة المذكورة هنا هي من أنشطة التدريب الإقليمية والدولية: ويرد بيان جهود بناء القدرات على المستوى الوطني في الأجزاء رابعا، باء-٤ إلى رابعا، باء-٧ من هذا التقرير (يمكن الاطلاع على التقارير الكاملة على الموقع www.ilo.org/indigenous).

التدريب الإقليمي للموظفين الفنيين في آسيا، ٢٦-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢٢ - شكّل هذا التدريب تعاوناً بين منظمة العمل الدولية، ومؤسسة ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، وفريق العمل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية. وساهمت كل جهة مشاركة في التدريب بخبرتها في مجالات محددة. وقامت منظمة العمل الدولية بأعمال واسعة النطاق في مجال معايير العمل الأساسية الدولية وفي ربط التعاون الفني بالأطر المعيارية. ونظرا لأن مؤسسة ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، هي المنظمة الإقليمية الوحيدة للشعوب الأصلية في آسيا، فإنها تقوم بدور محوري في التعبير عن الآفاق المستقبلية للشعوب الأصلية، وقضاياها، وأوضاعها. وما فتئ فريق العمل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية يدعم لفترة طويلة الشعوب الأصلية على المستويين الدولي والإقليمي، كما ساهم في إبراز وجهات نظر عامة بشأن قضايا حقوق الإنسان والتنمية التي تهم الشعوب الأصلية.

٢٣ - وقد اختيرت آسيا كمنطقة ذات أولوية لعدة أسباب:

- تعيش غالبية الشعوب الأصلية في العالم في آسيا
- مازال فهم قضايا الشعوب الأصلية ضعيفاً في بلدان آسيوية عديدة
- غالباً ما تعتبر قضايا الشعوب الأصلية ''حساسة'' في المنطقة ولذلك تحتاج إلى قدرات مؤسسية كبيرة لمعالجتها بصورة بناءة
- تواجه معظم الشعوب الأصلية في آسيا تغيرات سريعة وكاسحة في مجتمعاتها واستراتيجيات سُبُل عيشها مما يجعلها معرضة لمخاطر الفقر وغيره من أشكال

التهميش والاستغلال، مثل الأعمال الخطيرة والتهريب وكذلك عمل الأطفال وعمل السخرة

- وقد غذى الصراعات المسلحة في عديد من البلدان الآسيوية انعدام التشاور مع الشعوب الأصلية وعدم مشاركتها وكذلك تفشي الفقر والبطالة.

٢٤ - وشارك في التدريب خبراء في شؤون الشعوب الأصلية، وخبراء دوليون، وحكومات، وجهات مانحة، وموظفون من الوكالات العاملة على مستويات الحوار المتعلق بالسياسات والتنمية والتنفيذ الميداني. وتناول التدريب التعرف على القضايا الرئيسية للشعوب الأصلية الآسيوية، وفهمها؛ والأدوات الرئيسية للسياسات، والتحديات المتعلقة بالتعزيز والتنفيذ؛ والعمليات والتحركات الدولية والإقليمية؛ والنُهُج القائمة على الحقوق فيما يتعلق بالحد من الفقر؛ والتنمية الاقتصادية والعمالة في مجتمعات الشعوب الأصلية؛ ومنهجيات مشاركة الشعوب الأصلية في تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛ وبناء السلام وتسوية النزاعات؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والمسائل الجنسانية في مجتمعات الشعوب الأصلية؛ والأطفال والشباب في الشعوب الأصلية.

التدريب الأقاليمي في تورينو، إيطاليا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٢٥ - شكل هذا التدريب تعاوناً بين المشروع ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو. وكان الهدف العام للتدريب هو إكساب مجموعة من الموظفين الفنيين الوطنيين والدوليين القدرة على تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وتطبيقها في سياق وضع السياسات العامة والحوار وكذلك برامج التعاون الفني. وكان المشاركون من الموظفين الوطنيين والدوليين وممثلي المجتمع المدني المشتغلين بتعزيز السياسات والاستراتيجيات والمشاريع المتعلقة بالشعوب القبلية والأصلية. وكان التدريب يهدف تحديدا إلى تمكين المشاركين مما يلي:

- تحديد القضايا الخاصة المتعلقة بالشعوب الأصلية التي تهم البلد، أو الإقليم، و/أو أي مجال مواضيعي من مجالات العمل
- استعراض للسياسات والتشريعات والموارد والمؤسسات والعمليات والشبكات الرئيسية ذات الصلة بالشعوب الأصلية والقبلية
- توفير التدريب والمشورة السياسية بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- إدماج حقوق الشعوب الأصلية في السياسات والبرامج الأوسع نطاقا

- كفالة مشاركة الشعوب الأصلية بفعالية والاستجابات الملائمة لها ثقافيا في الأعمال ذات الصلة بها.

التدريب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

٢٦ - عُقدت دورة تدريبية دون إقليمية عن قضايا الشعوب الأصلية في ياوندي بالكاميرون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وشمل التدريب تعاونا بين مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، والمكتب دون الإقليمي التابع للمنظمة في وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى في ياوندي، والمشروع. وجمع التدريب ممثلين من الحكومات والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني من ٧ بلدان في منطقة وسط أفريقيا، للتركيز على القضايا التي تهم على وجه التحديد شعوب ''البيغمي'' في المنطقة.

٢٧ - وكان الهدف العام من التدريب هو تمكين المشاركين فيه من المساهمة في تعزيز وتطبيق مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وبصورة أكثر تحديداً، كان التدريب يهدف إلى ما يلي: تحديد القضايا ذات الأولوية، التي تؤثر على الشعوب الأصلية في المنطقة دون الإقليمية؛ وتشجيع إدماج مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ في السياسات وسائر المبادرات والبرامج التي تؤثر على الشعوب الأصلية في المنطقة دون الإقليمية؛ وتسهيل إقامة حوار دون إقليمي وحوارات وطنية عن حقوق الشعوب الأصلية.

٢٨ - وشمل التدريب ٥ عناصر رئيسية، وتضمن عدداً من القضايا التي تتعلق على وجه الخصوص بالشعوب الأصلية في هذه المنطقة. ولذلك شمل التدريب عقد جلسات محددة بشأن المناطق المحمية، ومسائل الهوية، والتمييز في العمل، وكذلك عن قضايا جوهرية أخرى ذات صلة بالشعوب الأصلية بصورة عامة.

آفاق المستقبل

٢٩ - مازال بناء القدرات للشركاء من الشعوب الأصلية والحكومات والشركاء في التنمية أولوية رئيسية في عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ في المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية. وسوف تعقد أربع حلقات دراسية تدريبية في تورينو، وفي أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأفريقيا. وستواصل أيضا المنظمة الإسهام في تدريب العاملين لدى الشركاء مثل اللجنة الأوروبية ووكالة التنمية الدولية الإسبانية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل المنظمة إسهامها في برنامج الزمالات الذي تنسقه مفوضية شؤون اللاجئين وفي جهود بناء القدرات على المستوى الوطني في بلدان عديدة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

٣ - دراسات ومشروع ورقات استراتيجية الحد من الفقر

٣٠ - دأبت المنظمة على العمل من أجل إدراج خطة العمل اللائق ضمن ورقات استراتيجية الحد من الفقر، بهدف تخفيف حدة الفقر في أكثر بلدان العالم فقرا. وفي ذلك الإطار، ركز الإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والمشروع ١٦٩ على وجه التحديد على إدراج احتياجات وأولويات الشعوب الأصلية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، من خلال إجراءات منها، استعراض مكتبي شمل ١٤ ورقة من ورقات استراتيجية الحد من الفقر ودراسات حالة للعمليات القطرية في نيبال، وكمبوديا، والكاميرون.

٣١ - وكانت البحوث المنجزة حاسمة في توليد مناقشة بشأن إدراج احتياجات وأولويات الشعوب الأصلية في استراتيجيات الحد من الفقر. ومع ذلك، فمن أجل ضمان المتابعة على المستوى القطري، شرعت المنظمة في تنفيذ برنامج جديد لتعزيز الإدماج العملي لقضايا الشعوب الأصلية في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر في كمبوديا، والكاميرون، ونيبال.

٣٢ - والهدف العام للمشروع هو توثيق ونشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل إدراج احتياجات وأولويات الشعوب الأصلية في استراتيجيات الحد من الفقر. والأهداف المباشرة هي:

- تحديد احتياجات وأولويات الشعوب الأصلية في ما يتعلق بالحد من الفقر، ومناقشتها، في ثلاثة بلدان نموذجية (كمبوديا والكاميرون ونيبال)
- وضع استراتيجيات مخصصة لكل بلد لإدراج احتياجات وأولويات الشعوب الأصلية في برامج الحد من الفقر للبلدان النموذجية، بما في ذلك إنشاء آليات للتشاور والرصد
- توثيق التجارب الرائدة وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

٣٣ - ويهدف المشروع إلى توليد خبرات ودروس مستفادة يمكن أن تفيد في إدراج الشعوب الأصلية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر على مستوى أعم. وهكذا سيجري تقاسم نتائج المشروع مع عدد كبير من أصحاب المصلحة، بما فيها الحكومات، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمنتدى الدائم وفريق الدعم المشترك بين الوكالات.

٤ - تعزيز حقوق الشعوب الأصلية في أفريقيا عن طريق توثيق الأحكام القانونية والدستورية ذات الصلة ومناقشتها

٣٤ - كما وردت الإشارة في الجزء باء من هذا التقرير بدأ مشروع بحث مدته ٣ سنوات مع فريق العمل المعني بالشعوب/المجتمعات الأصلية التابع للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام ٢٠٠٦. ولهذا المشروع هدفان عامان: أولا، الإسهام في وضع إطار سياسي وقانوني ملائم لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وثانيا، بناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة لدى الشعوب الأصلية والمؤسسات الحكومية.

٣٥ - وستكون نتيجة البحث الرئيسية وثائق شاملة وقاعدة بيانات للتشريعات الأفريقية ذات الصلة، ستوزع على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في أفريقيا. كما سيتيح البحث إمكانية إجراء حوار مستمر في المنطقة الأفريقية عن حماية حقوق الشعوب الأصلية.

٣٦ - وفي هذا السياق، عُقدت حلقة عمل في ياوندي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وكانت هذه الحلقة هي الأولى ضمن سلسلة من ثلاث حلقات عمل يعتزم عقدها في إطار هذا المشروع، وهي تهدف إلى بحث مدى تأثير الأطر القانونية للبلدان الأفريقية على حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها لها.

٣٧ - كان الهدف من حلقة العمل جمع آراء وتوصيات من ممثلي الشعوب الأصلية، وخبراء آخرين، ومختلف الخبراء الاستشاريين، عن أكثر السبل كفاءة وملائمة لإجراء البحث المقترح. وقرر المشاركون في حلقة العمل منهجية ونطاق البحث المقترح وحددوا معايير لاختيار بلدان بعينها لإجراء بحث أكثر تعمقاً، كما وضعوا تفاصيل لمبادرات البحث الحالية من هذا النوع في المنطقة الأفريقية، لتجنب الازدواجية، وحددوا الشركاء والخبراء الاستشاريين المحتملين للمساعدة في البحث. وناقش المشاركون في حلقة العمل أيضاً تصنيف فئات الحقوق المختلفة للشعوب الأصلية والمنهجية التي يجب اتباعها في البحث. وضم المشاركون في حلقة العمل أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومنظمة العمل الدولية، ومركز حقوق الإنسان (جامعة بريتوريا)، وفريق العمل الدولي المعني بشؤون الشعوب الأصلية، وخبراء في شؤون الشعوب الأصلية، وغيرهم من الخبراء والباحثين في المواضيع المتعلقة بالشعوب الأصلية، ومنظمات غير حكومية تعمل مع الشعوب الأصلية. وتجري حالياً متابعة توصيات حلقة العمل، كما أن البحث متواصل (يمكن الاطلاع على التقرير الكامل على الموقع www.ilo.org/indigenous).

٥ - بناء القدرات على الحوار في جنوب آسيا

٣٨ - سيركز هذا المشروع على تسهيل الحوار بشأن قضايا الشعوب الأصلية في نيبال وبنغلاديش والهند؛ بمشاركة الحكومات ومؤسسات الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني، كما يقدم لها تدريبا محدد الأهداف. وتستخدم الاتفاقية رقم ١٠٧ في البلدان التي تكون نافذة فيها (في بنغلاديش والهند وباكستان)، كأساس لأنشطة الحوار وبناء القدرات من أجل التوعية بقضايا الشعوب الأصلية. وإلى جانب ذلك، فإن التركيز على موضوع العمل اللائق يحدد الحواجز الرئيسية التي تحول دون تحقيق العمالة والتنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية والقبلية في المناطق المعنية.

٣٩ - وظلت الأنشطة في إطار هذا المشروع جارية مدة سنة واحدة. وأُحرِز تقدم مشجع في نيبال وبنغلاديش فيما يتعلق بترويج معايير منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (الاتفاقيتان ١٦٩ و ١٠٧)، وخصوصاً في سياق الدعوة للمساهمة الفعالة في عمليات صنع القرار الوطنية وفي تعزيز الحوار والتعاون بين الشعوب والقبائل الأصلية وحكومات كل منها. وتساهم الحوارات في كل من هذين البلدين في جهود تعزيز الثقة والتفاهم في حالات الصراع بين الشعوب الأصلية والدولة.

٤٠ - وكانت النتائج الرئيسية للمشاريع حتى الآن كما يلي: بحوث وحوارات وطنية عن حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في بنغلاديش؛ ووضع مواد تدريبية ودورات تدريبية في جنوب آسيا بصفة عامة؛ وحوارات وطنية للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ في نيبال كعنصر مهم في مفاوضات السلام ووضع خطة للعمل اللائق للشعوب الأصلية في نيبال. ويتيح إعادة إرساء الديمقراطية في نيبال، وإعلان وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة مؤقتة تتألف من الأحزاب السياسية الكبرى والماويين، فرصة جديدة لإنشاء دولة متعددة الأعراق تعبِّر عن التطلعات الحقيقية والتنوع الاجتماعي لمواطنيها.

٤١ - ويجري الترويج للاتفاقية رقم ١٦٩ بوصفها إطاراً للحوار بشأن هذه القضايا موضع الاهتمام. وفي هذا السياق، ما فتئت منظمة العمل الدولية تدعو بالاشتراك مع شركائها من منظمات الشعوب الأصلية إلى التصديق على المبادئ الجوهرية للاتفاقية رقم ١٦٩ وتنفيذها في مفاوضات السلام الجارية. وبصفة خاصة يجري التأكيد بشدة على الحاجة إلى تطبيق المبدأين الجوهريين، استشارة المجموعات التي كانت مستبعدة سابقاً، ومساهمتها، بما فيها الشعوب الأصلية، في العمليات المتعلقة بالجمعية التأسيسية المنتظرة. وأسفرت ممارسة الضغط المستمر وجلسات التوجيه، عن قرار يجري حاليا اتخاذه في البرلمان، يطلب فيه إلى الحكومة أن تصدق على الاتفاقية. ومازالت هذه العملية جارية.

٤٢ - وتشمل المبادرات الجديدة في جنوب آسيا للسنة القادمة: إجراء بحوث في التمييز والزراعة المتنقلة، ودراسات عن الشؤون الجنسانية والتمييز بين الشعوب الأصلية في نيبال وبنغلاديش؛ وبحث متابعة بشأن إدماج الشعوب الأصلية في استراتيجيات الحد من الفقر في نيبال؛ ودراسات حالة من الهند بشأن التشريع التقدمي والممارسات الجيدة المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية.

٦ - المشروع ١٦٩ في كمبوديا والكاميرون

٤٣ - أجرى مشروع تعزيز سياسة منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية دراسات إفرادية في كمبوديا والكاميرون بشأن ملاءمة ورقات استراتيجية الحد من الفقر للشعوب الأصلية والقبلية ومساهمتها في عملية هذه الورقات الاستراتيجية. وخلال عام ٢٠٠٥، وضعت هذه الورقات في صيغها النهائية وصدرت على الصعيد الدولي (في المنتدى الدائم في أيار/مايو ٢٠٠٥)، وفي بلدان كل منها. وللاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتوصيات المأخوذة من هذه التقارير وعمل المتابعة، انظر الجزء رابعا، باء - ٣ من هذا التقرير.

الكاميرون

٤٤ - كما هو مبين في الجزء باء من هذا التقرير، أطلق المشروع والمكتب دون الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في ياوندي مشروعاً وطنياً في الكاميرون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. والأهداف العامة لهذا المشروع هي تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المعنية بمعالجة قضايا الشعوب الأصلية في الكاميرون وتيسير الحوار بين هذه الجهات الفاعلة في مجالين رئيسيين، هما: مراعاة حقوق الشعوب الأصلية واحتياجاتها وأولوياتها، بصورة أكثر منهجية وتحسين الآليات من أجل مشاركتها الفعالة في العمليات التشريعية والإدارية والإنمائية التي تهمها. ويتضمن المشروع في حد ذاته ٤ عناصر رئيسية هي كالآتي: تدريب المدربين والتوجيه المستمر بشأن قضايا الشعوب الأصلية، خاصة بشأن العمليات التشريعية والإنمائية التي تؤثر فيها؛ وتقديم الدعم إلى شبكات منظمات الشعوب الأصلية ومباشرة إلى منظمات الشعوب الأصلية؛ وتدريب وتوعية الشركاء الثلاث في منظمة العمل الدولية بشأن قضايا الشعوب الأصلية، وبشأن طرائق العمل مع هذه الشعوب؛ ووضع استراتيجية لتعزيز مراعاة الشعوب الأصلية في الجهود الوطنية للحد من الفقر.

٤٥ - وفي هذا الإطار، عقدت حلقة عمل وطنية لإطلاق المشاريع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في ياوندي. وضمت حلقة العمل ممثلين للحكومة ومنظمات الشعوب

الأصلية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات أخرى للمشاركة في حوار بشأن أولويات واستراتيجيات العمل. وكان الهدف العام لحلقة العمل هو إطلاع المشاركين على مزيد من التفاصيل عن محتوى المشروع، وإشراكهم في تحديد معايير تحديد شركاء المشاريع والاستراتيجيات ذات الأولوية والإجراءات التي يجب أن يتخذها المشروع من أجل تحقيق نتائجه المقترحة. وحدد المشاركون في حلقة العمل مجموعة من التوصيات ونقاط الدخول والإجراءات ذات الأولوية، (انظر تقرير حلقة العمل المتاح على الموقع www.ilo.org/indigenous).

كمبوديا

٤٦ - يقوم مشروع تعزيز سياسة منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بتنفيذ مشروع وطني لتعزيز نهج قائم على الحقوق لتنمية الشعوب الأصلية. وفي إطار هذا المشروع، ركزت الأنشطة الرئيسية على تشجيع وتيسير تسجيل حقوق أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية في إطار قانون الأرض لعام ٢٠٠١ في كمبوديا، بما في ذلك تدريب مجتمعات الشعوب الأصلية في هذا الصدد، وعلى بناء قدرات المسؤولين الحكوميين على الصعيد الوطني وفي المقاطعات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، اضطلع المشروع ببحوث بشأن أولويات الشعوب الأصلية للحد من الفقر، وسيتابع ذلك في سياق مشروع ورقة استراتيجية الحد من الفقر الذي ترد خطوطه العريضة في الجزء رابعا، باء - ٣ من هذا التقرير.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٦، اضطلع المشروع بمجموعة من الأنشطة التدريبية لفائدة المسؤولين الحكوميين على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، كما يسّر مشاركة المسؤولين الحكوميين المكلفين بولايات تتعلق بالشعوب الأصلية في التدريب دون الإقليمي لمنظمة العمل الدولية على قضايا الشعوب الأصلية في تشيانغ ماي، المبين بإيجاز في الجزء باء - ٤ من هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، عملت منظمة العمل الدولية عن طريق شركاء محليين في ٣ مقاطعات من أجل تنفيذ أنشطة بناء قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية لتعزيز تنظيمها الداخلي، وتمكينها من تسجيل مجتمعاتها المحلية ككيانات قانونية، وهو شرط مسبق لتسجيل حق المجتمعات المحلية في امتلاك الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المشروع في كمبوديا المشورة التقنية والقانونية إلى الوزارات الحكومية المكلفة بتسجيل مجتمعات الشعوب الأصلية ككيانات قانونية.

٤٨ - وجرى تمديد ولاية المشروع للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨، وهو يباشر حالياً عملية لمتابعة العمل الذي شُرع فيه خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦. وتتمثل أولوياته الحالية فيما يلي:

- بناء قدرات المؤسسات الحكومية على تنفيذ الأحكام القانونية والإدارية على الوجه المناسب لحماية حقوق الشعوب الأصلية للأراضي، وبشأن مسائل الحكم التي تهمها؛
- بناء قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية لتنظم نفسها ككيانات قانونية بغية تمكينها من تسجيل ملكيتهم الجماعية للأراضي؛ و
- بناء قدرات منظمات الشعوب الأصلية على الدفاع عن شواغلها الخاصة بها وتدريب مجتمعات الشعوب الأصلية على حقوقها.

٧ - المساعدة التقنية في جمهورية الكونغو

٤٩ - في عام ٢٠٠٦، قدمت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مساعدة تقنية إلى وزارة العدل في جمهورية الكونغو، في إطار عملية صياغة قانون يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وقُدمت المساعدة في شكل تدريب على حقوق الشعوب الأصلية للمسؤولين الحكوميين والمنظمات الحكومية وممثلي الشعوب الأصلية، ودعم إلى حلقات عمل منظمة لأغراض إجراء مشاورات بشأن مشروع القانون، وتعليقات تقنية بشأن مشروع القانون. وهذا هو مشروع القانون الأول الذي يعالج بالتحديد حقوق الشعوب الأصلية في المنطقة الأفريقية.

٨ - الأنشطة في بوليفيا وغواتيمالا وهندوراس

٥٠ - يرمي المشروع إلى تعزيز مساعدته للبلدان التي صدقت على الاتفاقية رقم ١٦٩، وذلك بتيسير الحوار والمساهمة في بناء القدرات لغرض تنفيذ الاتفاقية. وستشمل هذه الأنشطة أساساً بلدان أمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠٠٦، جرى تنفيذ عدد من الأنشطة الأوّلية:

غواتيمالا

٥١ - في غواتيمالا، جرى تنظيم حلقة عمل تقنية رفيعة المستوى بشأن ”المشاورة المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩“، وذلك بتعاون وثيق بين منظمة العمل الدولية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو). وعُقدت حلقة العمل في مدينة

غواتيمالا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وحضرها ممثلون للشعوب الأصلية وممثلون حكوميون، وأكاديميون وأعضاء المجتمع المدني. وصدقت غواتيمالا على الاتفاقية رقم ١٦٩. وأكدت المناقشات والتوصيات أنه، رغم إحراز شيء من التقدم، لا تزال هناك تحديات قائمة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية رقم ١٦٩ في غواتيمالا وكذلك في بلدان عديدة أخرى. وتتعلق هذه التحديات على الخصوص بالإجراءات المنهجية وإجراءات تنسيق التنفيذ، المنصوص عليها في الاتفاقية، وكذلك الموضوع الرئيسي لحلقة العمل: التشاور مع الشعوب الأصلية. ولا توجد حاليا آليات محددة لمشاورة الشعوب الأصلية في غواتيمالا ومن ثم كانت التوصية الرئيسية للمشاركين هي إنشاء آليات وطنية للمشاورة وضمان إضفاء طابع مؤسسي ملائم على هذه الآليات.

بوليفيا

٥٢ - في بوليفيا، يعمل برنامج ثنائي لدعم تنفيذ الاتفاقية رقم ١٦٩ بميزانية إجمالية قيمتها ٣٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقدمة من الحكومة الدانمركية لتغطية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. ويركز البرنامج على ما يلي: إصدار صكوك الملكية للأراضي المشاع؛ وإدارة الشعوب الأصلية للأراضي المشاع؛ وتعميم حقوق الشعوب الأصلية في السياسات والمؤسسات العامة. وفي عام ٢٠٠٦، قدم المشروع المساعدة التقنية في مناسبتين لضمان مواءمة البرنامج على أحسن وجه ممكن مع أحكام الاتفاقية ومع التعليقات المقدمة من هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، نظمت منظمة العمل الدولية، إلى جانب وزارة الرئاسة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية في آب/أغسطس ٢٠٠٦ بشأن موضوع ''التشاور مع الشعوب الأصلية في سياق الاتفاقية رقم ١٦٩''. وحضر الحلقة الدراسية ممثلون للشعوب الأصلية والحكومة وكذلك ممثلون للأمم المتحدة والوكالات الإنمائية. واشترك المشروع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم دراسة بشأن التحديات التي يواجهها المجتمع المحلي جهاتو أيلو أماريتي (*Jhatun Ayllu Amarete*) فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وصدر التقرير في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في حدث شارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الخارجية البوليفية.

هندوراس

٥٤ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، دعم المشروع حلقة دراسية لبناء القدرات بشأن الإنجازات والتحديات المتصلة بتطبيق الاتفاقية رقم ١٦٩ في هندوراس، نظمها الاتحاد الوطني

للشعوب الأصلية في هندوراس والتحالف الأخضر إلى جانب عرضين لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ العامة للاتفاقية رقم ١٦٩، وبشكل أكثر تحديداً الحق في المشاورة.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، أجرى المشروع مجموعة من المشاورات مع منظمات رئيسية من المنظمات الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية ومنظمات الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي، ومع أكاديميين وممثلين لأرباب العمل بهدف البحث عن فرص لتقديم مساعدة تقنية على المدى الطويل إلى هندوراس. وحددت الأولويات الرئيسية بوصفها تقديم المشورة القانونية وبناء القدرات فيما يتعلق بالاتفاقية رقم ١٦٩؛ وظروف عمل الشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي، خاصة عمل الأطفال وحالة غوّاصي ميسكيتو.

جيم مكافحة عمل الأطفال بين الشعوب الأصلية والقبلية

٥٦ - نشر مؤخرا المشروع والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال دليلاً بشأن مكافحة عمل الأطفال في أوساط الشعوب الأصلية والقبلية. (انظر الرسالة الإخبارية للمشروع أو الموقع www.ilo.org/indigenous).

دال البرنامج الأقاليمي لمنظمة العمل الدولية لدعم اعتماد المجتمعات الأصلية والقبلية على الذات عن طريق التعاونيات وغيرها من منظمات الاعتماد على الذات (إنديسكو)

٥٧ - يعمل برنامج إنديسكو من أجل تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية للشعوب الأصلية والقبلية بالاستناد إلى المبادئ الأساسية في اتفاقية العمل الدولية رقم ١٦٩. وركزت إنديسكو على المجالات التالية:

١ - إنديسكو ومشروع تعزيز سياسة منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في الفلبين

٥٨ - يجري تنفيذ برنامج إنديسكو في الفلبين وفقا لإطار البرنامج القطري للعمل اللائق والنهج القائم على الحقوق بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية والقبلية والحد من فقرها. وهو يستعمل استراتيجية ثنائية للتدخل من خلال المشورة في مجال السياسات والمساعدة على بناء القدرات على السواء في إطار البرامج الموحدة للمشروع ١٦٩ وإنديسكو.

٥٩ - ونفذ إنديسكو عدة مشاريع نموذجية في الجماعات الثقافية للشعوب الأصلية بتيسير خدمات الدعم واتباع عمليات تراعي الفوارق الثقافية وتقوم على المشاركة. وتم ضمان

ملكية الجماعات المحلية للمشاريع بإشراك نساء ورجال الشعوب الأصلية من مرحلة تخطيط المشاريع إلى مرحلة تنفيذها.

٦٠ - وكان من بين أهم الأنشطة المشتركة بين منظمة العمل الدولية وإنديسكو في عام ٢٠٠٦ ما يلي: حلقة عمل التقييم الذاتي اللاحق المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٦، ومشروع بشأن ''إعداد ونشر دراسات إفرادية عن تنفيذ قانون حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين'' الذي تم في إطاره نشر وإصدار كتاب ''رحلة الأمل'': تنفيذ قانون حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين، ومشروع ''دعم الحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان لدى الشعوب الأصلية في الفلبين في سياق تنمية أملاك الأسلاف وحمايتها''.

٢ - الشراكة المتعلقة بتعزيز التراث الثقافي لشعب الماساي

٦١ - الهدف العام لهذه المبادرة القائمة على الشراكة، التي بدأت في عام ٢٠٠٦، هو مساعدة ماساي لايكيبيا في كينيا في حماية تراثهم الثقافي وإدارته وتعزيزه والنهوض به من أجل تنميتهم الثقافية والاقتصادية الخاصة.

٦٢ - وانبثقت فكرة الشراكة من مناقشات أولية بين مؤسسة حماية تراث الماساي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وكذلك من المشاورات المجتمعية التي أُجريت مع ماساي لايكيبيا. وتحاول الشراكة جمع موارد الشركاء المتعددين وخبراتهم ونهجهم المختلفة في عملية ابتكارية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- التوصل إلى اتفاق قائم على توافق الآراء بين ماساي لايكيبيا بشأن طريقة حماية التراث الثقافي للمجتمع المحلي وإدارته
- وضع آليات ملائمة لحماية الملكية الفكرية للتراث الثقافي لماساي لاكيبيا، خاصة الموسيقى والحرف اليدوية والطب التقليدي
- إنشاء قدرات وهياكل مؤسسية داخل المجتمع المحلي لماساي لايكيبيا من أجل تسجيل التراث الثقافي وحمايته وإدارته وتعزيزه والنهوض به وكذلك لإدارة وتقاسم المنافع الاقتصادية الناشئة منه
- تحديد النماذج التجارية الممكنة لاستحداث وإنتاج وتسويق منتجات قائمة على التراث الثقافي لماساي لايكيبيا (خاصة الموسيقى والحرف اليدوية والطب)
- المساهمة في تنمية وتوثيق الخبرات والممارسات الجيدة وإنشاء أدوات لحماية التراث الثقافي لمجتمعات الشعوب الأصلية وإدارته وتعزيزه والنهوض به.

٦٣ - وبالإضافة إلى هذه النواتج الملموسة، من المتوقع أيضاً أن تسفر الشراكة عن تجارب قيّمة تكون نموذجاً تحتذيه المجتمعات المحلية لشعوب أصلية أخرى وكذلك فرقة العمل الكينية المعنية بالمعرفة التقليدية.

المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة ومن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى**

منظمة العمل الدولية

هاء - مراعاة المنظور الجنساني

٦٤ - وضع الاستعراض المكتبي الذي أجرته مؤخرا منظمة العمل الدولية تصوُّرا للصلات بين اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١١١ ورقم ١٦٩ بشأن التمييز ضد الشعوب الأصلية في الاستخدام والمهنة. ومن أجل توفير المزيد من المعرفة بشأن التمييز فيما يتعلق بنساء الشعوب الأصلية، وقد قرر المشروع ومكتب الشؤون الجنسانية التابع لمنظمة العمل الدولية الاضطلاع بسلسلة من دراسات الحالة تتعلق بالتمييز ضد نساء الشعوب الأصلية، في بنغلاديش ونيبال. وسيتبع ذلك في المستقبل إجراء استعراضات إضافية وورقة عمل أوسع نطاقا. والهدف العام من المشروع هو تحليل الصلات بين الحقوق الجماعية والفردية للشعوب الأصلية والمساواة بين الجنسين (على النحو الوارد في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ١١١ و ١٦٩) بغرض تقديم توصيات تتعلق بالسياسات العامة لإدراج الاعتبارات الجنسانية في المشاريع التي تؤثر في الشعوب الأصلية. وتتمثل الأهداف المحددة فيما يلي:

- توفير لمحة عامة عن الاعتبارات العملية الرئيسية والتحديات عند إدماج قضايا المنظور الجنساني في المشاريع التي تؤثر في الشعوب الأصلية مع الإشارة إلى معايير منظمة العمل الدولية والأمثلة العملية ذات الصلة
- تقديم توصيات بشأن الخطوات العملية اللازمة من أجل التصدي لهذه التحديات.

واو - برنامج تعزيز إعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل

٦٥ - تناول الإعلان من قبل نشاطين أساسيين لهما صلة مباشرة بالشعوب الأصلية والقبلية وهما: مراجعة إثنية لعمليات عدد من الورقات استراتيجية الحد من الفقر في ١٤ بلدا، والبحوث المتعلقة بالشعوب الأصلية والسخرة في أمريكا اللاتينية.

١ - برنامج العمل الخاص لمكافحة السخرة

٦٦ - أنشأت بوليفيا وبيرو لجنتين وطنيتين كلِّفتا بإعداد سياسات فعالة لمكافحة ممارسات السُخرة، بينما أعلنت باراغواي أنها ستفتح مكتباً تابعا لوزارة العمل في منطقة تشاكو. ويرمي مشروع منظمة العمل الدولية، الذي تموِّله السويد، إلى توفير الفرص لدعم هذه التطورات وزيادة التعاون بشأن موضوع التمييز الأوسع نطاقاً ضد الشعوب الأصلية في سوق العمل. ويسعى هذا المشروع إلى تعزيز نهج متكامل لمكافحة السخرة والتمييز، كما يربط مبادرات مكافحة السخرة بالسياسات الاجتماعية الأوسع نطاقاً والرامية إلى مكافحة التمييز العرقي، وتعزيز المساواة في مجال العمل.

٢ - دراسة عن الشعوب الأصلية، خيارات وفرص العمل في بيرو

٦٧ - أتمت منظمة العمل الدولية وضع دراسة في صيغتها النهائية عن السكان الأصليين، خيارات وفرص العمل في بيرو. وترمي الدراسة إلى توثيق وجود وخصائص التمييز في سوق العمل ضد الجماعات الأصلية، بمنظور جنساني. كما أنها تعتزم تعريف خصائص أنشطة العمل التي يشارك فيها أفراد الشعوب الأصلية؛ وتتناول أسباب انخفاض مستويات الدخل التي يحصل عليها الشعب الأصلي؛ كما ترمي إلى اقتراح مؤشرات مناسبة لقياس التمييز المتعلق بمنشأ أفراد الشعوب الأصلية. وتشمل الدراسة تحليلا جنسانيا لتحديد ما إذا كان يجري التمييز بين الرجال والنساء من الشعوب الأصلية بطرق متفاوتة. وتحلل الدراسة ثلاث حالات (ليما وكوسكو وبوكايبا) ذات سياقات مختلفة لسوق العمل، وتفاوت في وجود الشعوب الأصلية. وسيصدر التقرير النهائي قريبا في عام ٢٠٠٧.

زاي - الأنشطة المشتركة بين الوكالات

٦٨ - اشتركت منظمة العمل الدولية بنشاط في العمل الجاري على الصعيد الدولي في فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية وحضرت اجتماعات عديدة. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت منظمة العمل الدولية بتنسيق تقارير متعلقة بمختلف أجزاء المنظومة الدولية، مع مقارنة سياساتها المتعلقة بالأراضي والموارد والأقاليم، لإدراجها في ورقة مشتركة لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، لتقديمها إلى الدورة المقبلة للمنتدى الدائم.

حاء – عدد البرامج المكرسة لقضايا الشعوب الأصلية في منظمة العمل الدولية (معلومات متصلة بمؤشرات الإنجاز المحددة في عملها)

٦٩ – تنفِّذ منظمة العمل الدولية برنامجين محددين للتعاون التقني يتناولان الشعوب والقبائل الأصلية: مشروع تعزيز سياسة منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، الموجود في إدارة معايير العمل الدولية؛ والبرنامج الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لدعم اعتماد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والقبلية على الذات من خلال التعاونيات والمنظمات الأخرى للاعتماد على الذات، الموجود في قطاع الاستخدام. وإضافة إلى ذلك، تعتبر قضايا الشعوب الأصلية من بين أولويات عدد من مجالات وبرامج أوسع نطاقا في منظمة العمل الدولية وتشمل:

- الإشراف على تطبيق الاتفاقيات التي تم التصديق عليها، والتي نفّذتها هيئات منظمة العمل الدولية المشرفة
- برنامج تعزيز إعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل
- البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال
- مكتب الشؤون الجنسانية التابع لمنظمة العمل الدولية
- مشروع تمكين الشعوب الأصلية في بابوا، إندونيسيا، الذي يحظى بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري
- مشروع شبكة تنمية السياحة المستدامة مع المجتمعات المحلية للسكان الأصليين والريفيين في أمريكا اللاتينية.

خامسا – معلومات واقتراحات بشأن الأقاليم والأراضي والموارد الطبيعية

ألف – دراسات بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد، والتمييز في الاستخدام والمهنة

٧٠ – قد بدأت منظمة العمل الدولية العمل من أجل زيادة الوعي بإمكانيات الاتفاقية رقم ١١١ باعتبارها إطار عمل لتعزيز وحماية حق الشعوب الأصلية والقبلية في فرص العمل اللائق.

٧١ - وتستند الاتفاقية رقم ١١١ إلى الحق في ممارسة العمل أو المهنة التي يختارها الفرد دون تمييز، على أساس العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو الهوية الأصلية. ولذا تحتاج السياسات والبرامج الوطنية لتعزيز الاتفاقية رقم ١١١ إلى تهيئة بيئة مواتية تسمح للشعوب الأصلية والقبلية بممارسة أنشطة سبل العيش التقليدية، إذا قرروا القيام بذلك.

٧٢ - ونظرا لأن أنشطة سبل العيش التقليدية للشعوب الأصلية والقبلية تمارس في المجتمع المحلي ولصالحه، وعلى أساس الموارد الجماعية (ولا سيما الأراضي والموارد الطبيعية)، ينبغي أخذ الحقوق الفردية والجماعية في الاعتبار عند إعداد وتنفيذ أي سياسة وطنية لتعزيز المساواة في فرص الاستخدام والمهنة بموجب الاتفاقية رقم ١١١.

٧٣ - وبالإضافة إلى تجنب التمييز غير المباشر، فقد يلزم اعتماد تدابير خاصة مثل تدابير الحماية والمساعدة، لصالح الشعوب الأصلية والقبلية (من قبيل إدراج اعتمادات خاصة في الميزانية، وآليات خاصة لمكافحة انتهاك حقوق تلك الشعوب المتعلقة بالأراضي وما إلى ذلك). ولا يعد هذا تمييزيا بالنسبة لبقية السكان حيث أن الاتفاقية رقم ١١١ تسمح على وجه التحديد باستيعاب احتياجات خاصة لجماعات معينة، بما في ذلك من أجل القضاء على التمييز السابق أو المستمر. وتشير الاتفاقية رقم ١١١ على وجه التحديد إلى تدابير خاصة منصوص عليها في اتفاقيات أخرى لمنظمات العمل الدولية (بما فيها تلك التي تتعلق بالشعوب الأصلية والقبلية).

٧٤ - وبإيجاز، يمكن تبين عدد من الصلات المباشرة وغير المباشرة بين التمييز ضد الشعوب الأصلية والقبلية في الاستخدام والمهن، والحرف التقليدية، وبين الوصول إلى الأراضي والأقاليم والموارد، عند تطبيق الاتفاقيات رقم ١٠٧ ورقم ١٦٩ ورقم ١١١. وقد اعترفت هيئات منظمة العمل الدولية المشرفة، بوضوح بوجود تلك الصلات.

٧٥ - وتضطلع منظمة العمل الدولية في الوقت الراهن بإجراء ثلاث دراسات حالة ودراسة عامة لمعالجة القضايا المترابطة المتعلقة بالحقوق في الأراضي والأقاليم والموارد، والمهن التقليدية والأشكال الأخرى لأنشطة عيش الكفاف، والتمييز في مجالي الاستخدام والمهنة. وتجري تلك الدراسات في بنغلاديش ونيبال وكينيا. وقد صدّقت تلك البلدان الثلاثة جميعها على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١، كما صدّقت بنغلاديش على الاتفاقية رقم ١٠٧.

٧٦ - والهدف العام من الدراسات هو المساهمة في فهم حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في الأراضي والأقاليم والموارد، كشرط مسبق للاعتراف بمهنهم التقليدية، مع الإشارة على وجه التحديد إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١.

٧٧ - وتتمثل الأهداف المباشرة فيما يلي:

- تقديم لمحة عامة عن السياسة الرئيسية والقضايا القانونية المرتبطة بممارسة الشعوب الأصلية لمهنهم التقليدية (الزراعة المتنقلة، والرعي والصيد – وجمع الثمار)، مع الإشارة بالتحديد إلى الاتفاقية رقم ١١١
- تقديم توصيات بشأن الاستراتيجيات والإجراءات ذات الأولوية في إطار اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١، من أجل التصدي للتحديات والقضايا التي تم تحديدها
- المساهمة في أعمال المنتدى الدائم عند مناقشته لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد
- المساهمة في المناقشة التي تجري على الصعيد الوطني في بنغلاديش ونيبال وكينيا، بشأن الاعتراف بالمهن التقليدية للشعوب الأصلية (الزراعة المتنقلة، الرعي، والصيد وجمع الثمار).

باء – قضايا الأراضي في كمبوديا

٧٨ – ما برحت منظمة العمل الدولية تعالج قضايا الشعوب الأصلية فيما يتصل بقضايا الأراضي في كمبوديا منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد جرى إبراز العناصر الرئيسية في عمل المنظمة في الفقرة دال – ٢–٦ من هذا التقرير. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٧، استضافت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العدل الدولية ومنتدى المنظمات الحكومية الدولية من أجل كمبوديا، حلقة دراسية عن الشعوب الأصلية والوصول إلى الأراضي في كمبوديا. وضمت الحلقة الدراسية ممثلين عن الحكومة الملكية لكمبوديا، والمجتمعات المحلية الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء في مجال التنمية، ووكالات الأمم المتحدة، لمناقشة قضايا تتعلق بقضايا الأراضي والشعوب الأصلية في كمبوديا.

٧٩ – وتشمل القضايا الأساسية المثيرة للقلق والتي طُرحت في مناقشات الحلقة الدراسية ما يلي:

- نقل ملكية أراضي الشعوب الأصلية وانعدام إمكانية الوصول إلى الغابات التي هي حيوية بالنسبة لسبل العيش
- تنفيذ القوانين الحالية التي تنص على حماية حقوق الشعوب الأصلية وأراضيها ومواردها الطبيعية
- التنسيق بين مختلف الوزارات والولايات المتعلقة بوصول الشعوب الأصلية إلى الأراضي والموارد الطبيعية

- الحاجة إلى قيام المجتمعات المحلية الأصلية بتعريف أولوياتها الإنمائية الخاصة، والمشاركة بصورة مجدية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في أراضيها ومواردها الطبيعية.

٨٠ - وتشمل التوصيات الأساسية التي حددها المشتركون في الحلقة الدراسية ما يلي:

- اتخاذ تدابير عملية لوقف نقل ملكية الأراضي في مناطق المجتمعات الأصلية، وذلك مثلا من خلال الوقف الاختياري لبيع وتسجيل الأراضي، ومنح أراضي اقتصادية وامتيازات أخرى، في المناطق التي تسكنها الشعوب الأصلية
- تقديم المساعدة لمجتمعات الشعوب الأصلية لتسجيلها باعتبارها كيانات قانونية
- تقديم المساعدة لمجتمعات الشعوب الأصلية من أجل تخطيط حدود أراضيها المجتمعية، وتهيئة الاعتراف المؤقت بهذه الأراضي ريثما يتم التسجيل القانوني لمجتمعات الشعوب الأصلية، وللملكية الجماعية؛ ووضع الإطار القانوني والسياسي لتسجيل الملكية الجماعية في صورته النهائية، على سبيل الاستعجال
- تقديم الدعم إلى الشعوب الأصلية من أجل إعداد مطالبات الملكية الجماعية.

سادسا - مدخلات استبيان لتعزيز إعداد تقارير المنظمات المقدمة إلى المنتدى الدائم

٨١ - من أجل إعداد التقارير المقدمة إلى المنتدى الدائم الثاني بغرض تعزيز التنسيق العملي وكفالة متابعة التوصيات، يمكن بذل بعض الجهود لإجراء مناقشات مركّزة بشكل أكثر تحديدا أثناء دورات المنتدى الدائم، مما قد يؤدي إلى إصدار عدد محدود من التوصيات الأساسية. وسيتيح هذا للوكالات إدماج قضايا وتوصيات جديدة في العمليات الطويلة الأجل التي تتناول احتياجات وأولويات الشعوب الأصلية، وفقا للولايات والهياكل المتباينة للوكالات.

٨٢ - وينبغي أن يكون الهدف النهائي للاستبيان الموجّه إلى الوكالات في جعل تقارير تلك الوكالات أكثر فائدة لأغراض المنتدى المحددة. ولذلك ينبغي أن يشجع الاستبيان وجود نهج أكثر تحديدا في تقارير الوكالات. ويستتبع هذا أن يُطلب إلى الوكالات لا أن تحدد فقط صكوكها الشارعة وسياساتها وبرامجها أو أنشطتها المختلفة المتعلقة بالشعوب الأصلية، بل وأن تبرز أيضا التحديات المحددة المرتبطة بتنفيذ مثل تلك الصكوك الشارعة والسياسات والبرامج أو الأنشطة، وأن تقدم توصيات من أجل مواجهة تلك التحديات ذات الصلة بمناقشات المنتدى على وجه التحديد.